مؤسسات الإستعمار الإقتصادى الغربى فى العصر الحديث

محمد سعد زغلول سالم

الجمعة ٦ أكتوبر ٢٠٢٣

لا يعرف المرؤ صفة مناسبة لوصف مسؤولى صندق النقد الدولى والبنك الدولى وجميع مؤسسات الإقراض الدولية وجميع مؤسسات التصنيف الإئتمانى الدولية سوى أنهم عصابات خبيثة من شياطين الإنس الذين إصطفاهم الشيطان ليتولوا مهام تدمير وتخريب الأوطان المنكوبة والمُبتلاة بحكامٍ إما خوَنة لبلادهم وإما سفهاء يقودون أوطانهم إلى مهاوى الفقر والعَوَز والحاجة وإما لصوص يسرقون مقدرات وثروات وحقوق شعوبهم وكل ما يمكنهم نهبُه منها. ولا يعرف المرؤ أيضاً وصفاً مناسباً للحكام الذين يُصْغون لنصائح هؤلاء الشياطين ويأتمرون بأمرهم وينفذون ما يُمْلونه عليهم رغم التاريخ الأسود لهؤلاء الشياطين الذين لم يتركوا وطناً إستمع حكامُه لنصائحهم إلا وتركوه خراباً بلْقَعاً يرسف فى قيود القروض التى تقضى على أية فرص حقيقية للتنمية فيه ويئن شعبُه من وطأة المعاناة بسبب هذه النصائح الخبيثة. ولا يعرف المرؤ أيضاً سبباً واحداً لعدم إستماع حكام هذه الشعوب المنكوبة بهم لتجارب دولٍ أخرى عديدة تقدمت ونهَضَت بعدما أدرك حكامها الأمناء على مصالح شعوبهم مغَّبة الإستماع لنصائح شياطين الإنس من مسؤولى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى التى لم تفلح دولة واحدة إتبعتها فى النجاة من شراكِها الخبيثة المُدمرة والمُخربة طوال العقود الماضية منذ أبدَلَت قوى الغرب الغاشمَة الإستعمارَ العسكرى التقليدى لهذه الدول بالإستعمار الإقتصادى لها بواسطة هذه المؤسسات الدولية التى لا يجد المرؤ وصفاً لها أفضل من أنها مؤسسات إحتيال ولصوصية دولية تنفذ خطط الإستعمار الإقتصادى للدول المنكوبة بحكامها الخونة واللصوص والسفهاء الذين أوْرَدوها ومازالوا مواردَ الخراب والفقر والتخلف بدون أمل فى أىٍّ نهضة أو تقدم أو إصلاح يعود على شعوبها بأيِ تنمية أو إزدهار لأى مجال من مجالات الحياة فيها.

ورغم كل العواقب الكارثية بسبب الإستماع إلى النصائح الخبيثة لمسؤولى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى التى أدت إلى تخفيض قيمة الجنيه المصرى مراتٍ متتالية أوصَلَت الأحوال الإقتصادية والإجتماعية للوطن إلى حضيض المعاناة التى يعانى الغالبية العظمى من الشعب المصرى من وَيْلاتِها منذ سنوات .. لاتتردد المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولى فى بجاحَةٍ لا تتأتى للكثيرين فى طلب تخفيض قيمة الجنيه المصرى مرةً أخرى حتى لا تستنزف مصر حسب قولها إحتياطياتها الثمينة من النقد الأجنبى رغم حقائق الإقتصاد البديهية التى تقول إنَّ تخفيض قيمة العملة فى دولةٍ تعتمد على الإستيراد من الخارج لتوفير معظم ما تحتاج إليه من لوازم الحياة يعنى إرتفاعاً فى الأسعار تزداد وطأته مع كل تخفيض لقيمة العملة حتى يصبح حصول الغالبية العظمى من الشعب على إحتياجاتهم الحيوية الأساسية أمراً غايةً فى الصعوبة بل وأمراً مُحالاً لا يقدر عليه الفقراء ومحدودى الدخل مثلما هو الحال فى مصر الآن .. ورغم حقائق الإقتصاد البديهية التى تقول إنَّ تخفيض قيمة العملة هو إجراء لا تقوم به سوى الدول المُنتجة لفوائض تزيد عن حاجتها من السلع والمنتجات الغذائية والصناعية والدوائية .. الخ الخ .. تلجأ إليه الدولة للمنافسة مع الدول الأخرى على جذب وكَسْب المشترين لهذه السلع فى سوق التجارة الدولية .. ورغم حقائق الإقتصاد البديهية التى تقول إنَّ تخفيض قيمة العملة فى الدول المتخلفة والمُسْتضْعَفَة جريمة لا يُقدم عليها حاكِم مؤتمَن على مسؤولية وطنِه وشعبه لأنها تتيح للصوص الأوطان ممن إصْطُلِحَ على تسميتهم بالمستثمرين الدوليين شراء أصول ومقدرات وممتلكات شعوب هذه الدول بأثمانٍ بخسة تتدنى قيمتها مع كل خفضٍ لقيمة العملة ويزدادُ جُرْمُها عندما يتم التفريط فى الأصول المُنتجَة بالدولة فى حالٍ مماثل تماماً لحال السفيه الذى ذبحَ دجاجةً تبيض له كل يوم بيضةً من الذهب لكى يحصل على بيضِها كله مرةً واحدة.

إنَّ الإستماعَ إلى النصائح الخبيثة لعصابات الإستعمار الإقتصادى الجديد التى تدير صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وجميع مؤسسات الإقراض الدولية وجميع مؤسسات التصنيف الإئتمانى الدولية التى تعمل فى تناسُق وتناغم فيما بينها لتحقيق أغراضٍ مشبوهة معروفة ومكشوفة أمام الجميع هو سبيلُ ُ لا يؤدى مثلما حدث ومثلما يحدث إلا إلى خرابٍ إقتصادى وإنحطاط إجتماعى بسبب تبديد ثروات ومقدرات الشعوب الخانعَة المُبتلاة بهذا الإستعمار الجديد بمثل قرارات تخفيض العملة ورفع أسعار الفائدة والسماح بالبيع والإستحواذ على أصول الشعب والدولة بأبخس الأثمان لصالح لصوص الأوطان أو المستثمرين الدوليين. وإذا كان ثمة منفذٍ للنجاة من شراك عصابات الإستعمار الإقتصادى الجديد هذه فطرائقه كثيرة ومعروفة للجميع وهى زيادة الإنتاج الزراعى والحيوانى والصناعى والحِفاظ على الأصول المُنتجة وتنميتها لا التفريط فيها ببيْعِها وحظر الإستيراد الترَفى والإستهلاكى غير الضرورى وتصنيع الثروات الطبيعية لا بيْعها كمواد خام وغيرها من الوسائل التى تُمكِّن الدولة من النجاة من الوقوع فى شراك وبراثِن عصابات الإستعمار الإقتصادى الجديد المُتربصة بها وذلك خلاف القاعدة الذهبية للتقدم فى أىِّ مجال التى تقول إنَّ التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا هى الأسلحة الحقيقية الوحيدة التى تضمن للدول الحائزة عليها التقدم والسيطرة وإحتلال المكانة اللائقة بها فى العالم.

وإذا كان ثمة منفذٍ آخر يأملُ المرؤ فى أن يكون طوقَ النجاة للشعب وللوطن فى خضم هذه المحنة التى نعانى منها فهو فى إستبدال الإقتراض الأجنبى بالإقتراض الوطنى من مدخرات المصريين الذين لن يتأخروا أو يتقاعسوا عن نجدة وطنهم فى غِمار هذه المِحْنة التى سوف تطال عواقبها الكارثية الجميع إذا ما أدركوا أنها قد تؤدى إلى نكسةٍ للحياة فيه تفوق كُلَّ ما تعرض له من نكساتٍ سابقة مازلنا نعانى من آثار أسْوَئها وطأةً حتى الآن رغم إنقضاء ستة وخمسين عاماً عليها. ورغم أنَّ الإقتراضَ الوطنى بدلاً من الإقتراض الأجنبى وتسوُّل القروض من عصابات الإستعمار الإقتصادى الجديد ومن الدول التى تتحين الفرص لتحقيق مصالحها دون إعتبار للمصالح الوطنية مقابل هذه القروض قد يكون هو السبيل الوحيد أمامَ مصر للنجاة من مصيرٍ غامض قد يودى بها إلى خرابٍ شامل لا قِبلَ لها بإحتمال عواقبه .. إلاَّ أنَّ الأملَ فى أن يبادر المصريون لنجدة ومساندة وطنهم فى محنتِه مشروطُ ُ بتوفير الكثير مما ينقُصُهُم ويتوقون إليه ويفتقدونه منذ عقود من عدلٍ وحرية ومساواة وهى ما تحتاجُه الشعوب للإحساس بالولاء والإنتماء لأوطانها ولبذل كل ما يمكنهم تقديمه لها من أجل تقدمها ونهضتها وإزدهارها الذى يحلم به كُلُّ مُحبٍ مخلص لها.